

الحكومة تستجيب لتوصيات برلمان الأطفال

برلمان الأطفال يستجوب السفارة الأمريكية

الهدف العام
تنمية وتوعية مدارك الأطفال بالنهج الديمقراطي وترسيخه وجعل الأطفال أنفسهم يوعون بحقوقهم لدى الجهات ذات العلاقة.

برلمان الأطفال

www.yemenchildren.org

نشرة فصلية تصدر عن المدرسة الديمقراطية (الإمانة العامة لبرلمان الأطفال)



المدرسة الديمقراطية



الحكومة اليمنية تستجيب لتوصيات برلمان الأطفال

وجه دولة الاخ/عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ توصيات برلمان الأطفال الصادرة عن فترة الانعقاد الثالثة خلال الفترة ٥-٧ من ديسمبر الماضي وتم فيها استجواب الجانب الحكومي وتم تسليم نسخة من التوصيات إلى رئيس الوزراء الذي وجهه إلى الاخوة نائب رئيس الوزراء وزير المالية ونائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير التربية والتعليم للعمل على تنفيذ هذه التوصيات كلاً فيما يخصه.

وتعرب المدرسة الديمقراطية (الإمانة العامة لبرلمان الأطفال) عن شكرها لدولة رئيس الوزراء على هذا التجاوب واحترام توصيات برلمان الأطفال الذي يساهم في انجاح التجربة واشراكهم بشكل فعال في المشاركة السياسية والتنمية المستقبلية.

هذا وقد أوصى أعضاء البرلمان بضرورة تفعيل مواد الدستور والقوانين والتشريعات المحلية والدولية اللازمة ومجانبة التعليم ومعاينة الأبناء الذين لا يلحقون أطفالهم بالتعليم.

الإفتتاحية

من نحن وماذا نريد؟؟

البداية كانت في ٢٧ / ٤ / ٢٠٠٢ م بتأسيس منظمة غير حكومية غير ربحية في صورة مدرسة تسمى المدرسة الديمقراطية لها منهج وأهداف مختلف عن المدارس الحكومية.

تصريح المدرسة لممارسة نشاطها من وزارة الثقافة لرفض وزارة التربية والتعليم منحنا تصريح كون المواد التي نتناولها ليست في نطاق قانون التعليم ورفضت وزارة الشؤون الاجتماعية منح تصريح كون تسمية مدرسة غير وارد في قانون الجمعيات والمنظمات.

التحدي الأكبر بعد التأسيس أن يتقبل الناس المدرسة الديمقراطية باسمها المختلف عن المدارس في ظل مجتمع عمر تجربته الديمقراطية يحسب بالستين بالصابع البدين، ويجب أن نوضح لكل شخص يسأل عنا من نحن وما اهدافنا ولماذا هذا الاسم دون غيره وكثير من التربويين يطلبون توظيفهم لدينا للعمل كمدرسين.

بعد ثلاث سنوات من العمل بمشاريع غطت محافظات الجمهورية بدأ المجتمع يتقبلنا ويعرفنا كمؤسسة لها دور محدد وتعمل في اطار واضح وتستهدف فئات خاصة ومشاريعنا تكون الفئة المستهدفة منها كبيرة ومع وجود متطوعين في كل مشروع.

بعدم عرقلة الجانب الحكومي لأنشطتنا، وعززت من أعمالنا وأكسبتنا إحترام المنظمات الدولية كما تجاهلت أنشطتنا منظمات أخرى.

هناك فكرة خاطئة لدى البعض بأن عملنا واشتغلتنا محصورة في مجال الأطفال ونحن نوضح أن لنا برامج ومشاريع تستهدف الطفل، وحقوق المرأة، وحقوق السجناء، والرقابة على الانتخابات، والشباب، و البيئة..... الخ ونسعى أن تغطي أنشطتنا جميع الشرائح.

من مشاكلنا كمنظمة أن الضرائب تتصل بنا، الضاميات، التربية والتعليم تطالب بتصريح، والكهرباء تعاملنا معاملة تجارية وإذا قمنا بشراكة مع الحكومة اتهمنا أننا مع الجانب الحكومي، كما لا توجد لدى هذه الجهات فكرة عن قانون الجمعيات.

مشاكل كثيرة نمر بها كمكتب تنفيذي لإدارة المؤسسة وهيئة استشارية ومنسقين في جميع المحافظات ومنسقي أنشطة. نتعامل بكل شفافية مع من يزورنا ويطلبون الانضمام إلينا. تمولنا : منظمات دولية عاملة في اليمن وسفارات فنتهم بالعمالة، وكذا شركات ومؤسسات تجارية محلية كل حسب قدرته وأنشطته فنتهم باننا متسولين.

لمزيد من الشفافية ننشر مصادراتنا المالية من أين حصلنا عليها وكيف أنفقت؟ وهذا السلوك قد تنفر به دونا عن منظمات المجتمع المدني. حلمنا كبير ولكننا بدأنا بالخطوات الاولى وسنسعى الى مالا نهاية بالعمل والصدق والمثابرة وتقبل المجتمع لما نقوم به لتوضيح أهدافنا.

تهريب الاطفال مع اليونسيف



إلى محافظة حجة للالتقاء بعضوة البرلمان بالمحافظة التي تعاني من ظاهرة تهريب الأطفال وتبذل جهد ميداني للحد من تهريب الأطفال.

تجدر الإشارة إلى أن ادارة حماية الطفل بمنظمة اليونسيف قامت بدعم برلمان الأطفال لعقد جلساته في الفترة الرابعة كما تم الاتفاق على نزول أعضاء البرلمان إلى محافظة حجة للتعرف والإطلاع على قضية تهريب الأطفال في المناطق والمنازل الحدودية.

عقد لقاء في المدرسة الديمقراطية ضم الأخوين جمال عبدالله الشامي مدير المدرسة (الإمانة العامة لبرلمان الأطفال) والأخت الدكتور/ سعاد الحبشي مسؤولة وحدة حماية الطفل بمنظمة اليونسيف حيث تم الاتفاق على ايجاد آلية لتطوير الشراكة مع اليونسيف في برنامج حماية الطفل من التهريب والعنف بحيث يتم الاستعانة بأعضاء برلمان الأطفال بالمحافظات الحدودية للحد من انتشار الظاهرة على ان يتم عمل نزول ميداني إلى أكثر من محافظة من قبل لجنة بحضور أعضاء البرلمان وعمل تقرير وآلية للنشاط المستقبلي للمدرسة الديمقراطية وما يمكن تقديمه في فترة الانعقاد الخامسة.

على أن يتم طلب المسؤولين والمحافظين المعنيين بذلك ليتم استجوابهم من قبل أعضاء البرلمان. هذا وقد توجه رئيس برلمان الأطفال مع منظمة اليونسيف

بسم الله الرحمن الرحيم

أبائنا ..

أعضاء مجلس النواب

أفرجوا عن قانون حمل السلاح

حماية ليومننا و غدننا

أبنائكم أعضاء برلمان الأطفال



برلمان الأطفال
WWW.YEMENCHILDREN.ORG

الاطفال يستجوبون سادة العالم



وأشار إلى أن الاتفاقية بعد مناقشتها في كل ولاية على حدة وقبولها بذلك ترفع إلى الكونجرس الأمريكي ولهذا تطلب الأمر وقتاً طويلاً منذ العام ١٩٨٩م من القرن الماضي. هذا وقد دار بين أعضاء البرلمان والجانب الأمريكي حوار حول آلية اتخاذ الكونجرس الأمريكي قراره.

تجاوبت السفارة الأمريكية في حضورها خلال فترة الانعقاد الرابعة التي عقدها برلمان الأطفال تحت شعار (أوضاع الطفولة بين التشريع والواقع)، حيث تم استجواب السيد فارس اسعد الملحق السياسي للسفارة الأمريكية والسيد تيم مساعد الملحق الإعلامي في السفارة الأمريكية حول سبب عدم توقيع الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية حقوق الطفل.

خمسة عشر عاماً من التحول الديمقراطي وجيل الوحدة هو المستقبل للديمقراطية

لقطرة


 ونحن ننادي بتوقف عمل الأطفال،
أمانة العاصمة نظيفةً بجهود
الأطفال

ورشّة عمل لبرلمان الأطفال مع اللجنة الوطنية للمرأة

عقدت اللجنة الوطنية للمرأة على هامش فترة الانعقاد الثالثة لبرلمان الأطفال ورشة عمل لأعضاء برلمان الأطفال تعرف خلالها المشاركون على معنى مصطلح النوع الاجتماعي (الجندر gender)، واطلعوا على معلومات حول التمييز النوعي ودوره في الحد من إشراك أعضاء المجتمع في التنمية، واستراتيجية مكافحة الفقر والعنف ضد المرأة. ووجهت الأخت / حورية مشهور نائب رئيس اللجنة الوطنية للمرأة كلمة لأعضاء البرلمان حثتهم فيها على التعرف على مظاهر التمييز النوعي والقيام بدورهم كأعضاء برلمان في نشر هذه الفكرة ونبذ العنف والتوعية بين الأطفال بفكرة الورشة. وقد أبدت اللجنة الوطنية للمرأة استعدادها في الشراكة مع المدرسة الديمقراطية بعقد ورشة عمل تدريبية لأعضاء البرلمان في كل فترة انعقاد تختلف بحسب عنوان الورشة.



أستجواب وزير التربية والتعليم وحقوق الانسان

أستجوب برلمان الأطفال أثناء فترة انعقادها الثالثة التي عقدت خلال الفترة من ٤-٨ من ديسمبر الماضي (تحت شعار إلزامية ومجانبة التعليم) الدكتور / عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم الذي رد على أسئلة أعضاء البرلمان حول إلزامية ومجانبة التعليم، ومدى قيام الوزارة بدورها في تنفيذ مواد الدستور والقانونين والاتفاقيات الدولية حول إلزامية ومجانبة التعليم، حيث أوضح لأعضاء البرلمان ما تقوم به الوزارة والأجهزة التابعة لها في تنفيذ خطة الألفية الثانية حتى عام ٢٠١٥ م. من جانبه رد الأخ / علي تيسير وكيل وزارة حقوق الإنسان على استفسارات البرلمانين حول ما تقوم به الوزارة في تفعيل هذه المواد موضحاً أن

التعليم حق من حقوق الإنسان كما أعتذر عن عدم الحضور وزير الشؤون القانونية. هذا وكان البرلمانيون الصغار قد تعرفوا من خلال الأخ / عبدالعزيز كرو رئيس لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب على عدد من البيانات والتشريعات التي يقوم بها مجلس النواب لمتابعة قضايا الأمية في اليمن خاصة الأمية في المرحلة الأساسية. حضر اللقاء الأخوة / عبداللطيف المنفي مدير مشروع التعليم الأساسي في وزارة التربية والتعليم والأخ / أحمد الحاج مدير عام الأنشطة في الوزارة وعدد من المهتمين بقضايا الطفولة وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام المختلفة.

(نرسم الغد بأقدامنا)

سار الأطفال عدة امتار، لمسافة تفصلهم عن حلم نرغبه.. ارتدوا حقوقهم، التي تمثلها قوانين ومواد دستورية، وقبوا بأقدامهم وثيقة عهد بان ليضيع حق وراءه مطالب. لم تكن مسيرة حزبية يجبر فيها حزب أطفال المدارس بان يتجهوا للتصفيق لهذا أو ذاك ولحضور إحتراف دعائي للديمقراطية. إنما هم فتية امانوا بحقهم وازدادو هدى.



بلقيس علي اللهيبي

برلمان الأطفال هذه القوة الكافية للغد، جمعوا أصدقائهم وأنصارهم الذين لم تلونهم المصالح الخاصة، ليذهبوا سيراً لبضعت أمتار من مجلس النواب إلى وزارة التربية والتعليم في ميدان من أهم واكثف الميادين أزدحاماً في العاصمة صنعاء ليس فقط لإيصال كلمات مكتوبة هي توصيات جلسة البرلمان حول (مجانبة والزامية التعليم). وإنما كانت خطواتهم هي ما يسمى التصويت با لقدم.. فهي خطوات ليسمع الجميع أن هناك جبل قادم لن تكون لعبة الديمقراطية بالنسبة له هي التصويت بالبر والسكر، وإنما التصويت با لحق والواجب والمصلحة العامة. سار هؤلاء الأطفال ليعبروا نمط الثقافة حيث تبرز لدينا دائماً مقولة ليست لدينا ثقافة مبررات فاراو برلمان الأطفال أحد الطرق السلمية للمطالبة با لحق. ولأن الديمقراطية تنشئة ولأن ذاكرة الطفولة لا تنسى، كانت المسيرة نحت في ذاكرة الأطفال أن حقهم موجود والمطالبة به مكفولة والطرق السلمية أفضل الوسائل وان أقدامهم لم تخلق للجري فقط وراء سياسات الآخرين ولكنها أيضاً وجدت لتخلق غداً أفضل وأن مشوار الألف ميل يبدأ بامتار.

إعدام طفل



تلقى برلمان الأطفال توصيل دفاع عن الطفل هائل سعيد الزوقري المسجون في سجن تعز منذ خمس سنوات وصدر بحقه حكم بالإعدام في قضية قتل عندما كان عمره ستة عشر عام ويعتبر حدث ولم يتم إثبات عمره أمام المحكمة في وقته. وعليه فالمدرسة الديمقراطية (الإمانة العامة لبرلمان الأطفال) قد حولت قضية المذكور للدفاع عنه إلى الاستاذة المحامية / نبيلة المفتي المستشار القانوني للمدرسة الديمقراطية أمام الشعبة الجزائية بمحكمة استئناف تعز ليتم معاملته كطفل حدث عند دخوله السجن عام ١٩٩٩ م حيث وعمر السجين حالياً ٢١ عام. ويجب أن تعاد مناقشة قانون حقوق الطفل وتحديد سن الحدث.

هيئة التحرير

د/ عبدالله الزلب

المستشار الاعلامي

أ/ الهام الكبسي

رئيس التحرير

أ/ بلقيس اللهيبي

مدير التحرير

أكرم خالد الشامي

سكرتير التحرير

الاخراج الصحفي

عبد الوالي الرجوي

هيئة التحرير - أعضاء البرلمان

العنوان: مقر المدرسة

الديمقراطية

البونية جوار وزارة الخدمة

المدنية

ص.ب (٨١٨) ت ٢٧٥٥-٧

بريد الكتروني

aml115@hotmail.com

www.yemenchildren.org

الأطفال المحرومون .. دراسة ميدانية (٢-١)

والمدنية، وجود أزمة الإحساس بالانتماء، الشعور بالخوف، بسبب حياة الشارع وتعرضهم للتحرشات الجنسية اللفظية والفعلية والتعرض للابتزاز والعنف، حب التملك واكتساب المال، الميل للعوانية، عدم التركيز، ممارسة الحرية بلا قيود. ثم تناول الفصل الثاني الأطفال العاملين (عمالة الأطفال) وقصدت الباحثة بها هو استغلال الأطفال وتشغيلهم في أعمال لا تناسب مع سنهم القانوني (١٨ سنة) مما يؤدي إلى حرمانهم من طفولتهم، وعمالة الأطفال قريبة بعض الشيء من أطفال الشوارع لأن بعضهم (أي أطفال الشوارع) يرسلون إلى العمل أيضاً، متناولة أسباب تشغيل الأطفال ومنها الفقر وتعطل الوالد عن العمل مما يؤدي إلى إرسال الابن إلى سوق العمل. كما أن كثير من أصحاب الورش يفضلون تشغيل الأطفال لعدة أسباب منها سهولة تعلمهم للحرفة، ولأهم لرب العمل أفضل من العمال الكبار في بعض المهين، يتقاضون أجراً أقل من أجر الكبار ويقبلون بالعمل لمدة ساعات طويلة دون إبداء أية مناقشات، لا يثيرون خلافات كما يفعل العمال الكبار. إضافة إلى أسباب تربوية كالفشل في الدراسة (الرسوب) والهروب من المدرسة (التسرب) الذي يرجع إلى ازدياد الفصل، الضرب من قبل المعلم، ضعف مستوى المعلمين، قيام المدرسين بجمع مبالغ مالية من الطالب.

وتطرقنا الدراسة إلى خطورة الأعمال التي يعملون بها سواء في الزراعة أو البناء وورش إصلاح السيارات وغيرها، ثم تناولت آثار عمالة الأطفال، وسبل علاج مشكلة عمالة الأطفال عن طريق رفع مستوى المعيشة، رفع مستوى الوعي بخطورة مشكلة عمالة الأطفال، وضرورة تضافر جهود المجتمع للمساهمة في علاجها. ثم تعرضت لعدد من الجهود للحد من من ظاهرتي أطفال الشوارع و عمالة الأطفال مثل إنشاء مراكز الاستقبال (تجربة مركز الطفولة الآمنة - صنعاء) التي اعتبرتها الباحثة نقطة البدء للتواصل مع أطفال الشوارع وجذبهم وذلك من خلال الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والغذائية، وفي هذه المراكز يتم دراسة حالات الأطفال واحتياجاتهم ومعالجة مشاكلهم.

وجاءت فكرة إنشاء مركز الطفولة الآمنة بعد الجهود الحكومية والأهلية التي أقيمت تحت رعاية المجلس الأعلى للأومومة والطفولة على أن تبدأ التجربة في أمانة العاصمة ومن ثم تتوسع في بقية المحافظات.

أنشئ المركز في ديسمبر ٢٠٠١م وكان الهدف العام من إنشائه حماية ورعاية الأطفال بلا ماوى وتأهيلهم اجتماعياً ومهنيّاً بما يضمن إعادتهم إلى أسرهم وإدماجهم في المجتمع، كما تقوم هذه المراكز بتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية، تعديل سلوك الطفل بحيث يتوافق مع المجتمع، وتنمية مهارات الطفل المهنية والتعليمية، وتحسين العلاقة بين الطفل وأسرته، وإعادة توافق الطفل مع ذاته..

مشيرة إلى أن عدد الأطفال المقيمين حالياً في المركز ٢٨ طفلاً يقبمون إقامة دائمة فيه.

● أما جهود المجتمع في الحد من مشكلة عمالة الأطفال فجاءت كالتالي أصدر قانون خاص بالأطفال العاملين في عام ١٩٩٥م الذي نصت مواد على تحديد سن العمل وساعات العمل وضرورة معرفة الأسرة وتوفير بيئة عمل ملائمة. لمزيد من التفاصيل www.yemenchildren.org

في بادئة جديدة تقوم بها عدد من مدارس العاصمة لتشجيع البحث من التلاميذ قدمت الطالبة آلاء غالب الإرياني بحث بعنوان (الأطفال المحرومون في اليمن) حيث تقول الباحثة الصغيرة انها أختارت البحث في هذا الموضوع كونها مشكلة اجتماعية يعاني منها مجتمعنا اليمني بكثرة... واعتبرت الباحثة أطفال المحرومون هم أطفال الشوارع والأطفال العاملين، والمعاقين، والأيتام والفتيات الذي خصصت فصل كامل لكل فئة منهم،

واكتساب الخبرات بحثاً عن العمل. وتطرقنا الدراسة إلى وضع أطفال الشوارع الصحي والتعليمي مشيرة إلى أن نسبة الأطفال المتخفين بالمدرسة خلال العام الدراسي ١٩٩٨ - ١٩٩٩م ٦١٪ (٦٣٪ ذكوراً، ٣٧٪ إناثاً)، في الوقت الذي كان فيه ٣٩٪ منهم خارج الدراسة (٣١٪ ذكوراً، ٦٩٪ إناثاً)، وذلك استناداً إلى النتائج التي أفرزها برنامج الحد من الفقر، الظروف المعيشية والاجتماعية لأطفال الشوارع الذين يتعرضون للاضطهاد والتفرقة الاجتماعية ويؤدي بهم إلى أن يكونوا مجرمين لشعورهم بأن لا أحد يهتم بهم أو يدافع عنهم، فيعتقدون أنهم يستطيعون الدفاع عن أنفسهم في كونهم مجرمين...

وأشارت الدراسة إلى عدم توافر أية بيانات رسمية رغم انتشارها حيث قدر عدد الأطفال المتسولين بحوالي ٥٦٢ طفل وطفلة من خلال الدراسات التي أقامتتها وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٣م وقد اعترض الباحثين على هذه الإحصائية لعدم واقعيتها، كما بينت نتائج الدراسات التي أقامتتها منظمة اليونيسيف بالتعاون مع منظمة رادابارن والبنك الدولي عام ١٩٩٧م أن حجم الأطفال العاملين في شوارع صنعاء يقدر بين (٣٠٠٠-٦٠٠٠). وحسب تقديرات دراسة مقدمة لمنظمة اليونيسيف فإن في صنعاء وحدها في عام ٢٠٠٢م حوالي ٢٨.٧٨٩ من أطفال الشوارع.

أما سمات أطفال الشوارع في اليمن فتتمثل في سوء التغذية، التقزم، النحافة، الأمراض الجلدية والتنفسية



ويتضمن البحث خمسة فصول بدأت الفصل الأول منه بعنوان أطفال الشوارع قنبلة موقوتة وعرفت الباحثة أطفال الشوارع بأولئك الذين يعملون في الشوارع ويقضون أوقاتهم فيها، وعلى الأخص في المناطق الحضرية، إضافة إلى أولئك الذين يقيمون فيها، أو الذين لا يقيمون مع أسرهم، ولكن في تجمعات غير رسمية وفي غياب أولياء أمورهم. ولقد عرفت كلاً من المجلس الأعلى للأومومة والطفولة ووزارة الشؤون الاجتماعية أطفال الشوارع بأنهم أحد صور التعرض للانحراف والضياع ذكوراً أم إناثاً وهم الذين يعانون وهنا في علاقاتهم الأسرية ولا يتصلون بأسرهم بصفة منتظمة ويتخذون من الشارع بكل ما يشمل عليه ألفهوم من معنى - ماوى ومجلاً لإقامتهم الدائمة ومصداً لمعيشتهم. ويقصدهم (أي أطفال الشوارع) الحماية والإشراف والتوجيه من قبل أشخاص راشدين أو مؤسسات ترعاهم. وتناولت الدراسة الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الظاهر كالعوامل الاقتصادية المتمثلة في الفقر وانخفاض مستوى دخل الفرد إلى أدنى مستوى (٣٧٠\$ سنوياً)، وعودة المغتربين بعد حرب الخليج الثانية ما يقارب المليون شخص وانخفاض سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية والزيادة السكانية بمعدل نمو يصل إلى (٤٪).

ثم العوامل الاجتماعية وتتمثل في التفكك الأسري من (خلافات بين الأبوين وانفصال - تعدد الزوجات)، واليتم والإقامة لدى الأقارب ثم القسوة والتمييز في المعاملة والهجرة (الدخلية والخارجية) وكبر حجم الأسرة الذي غالباً ما يتزامن مع الفقر فيخرج الأبناء للعمل توفيراً للقمعة العيش إضافة إلى عدم ملائمة السكن. والتسرب من التعليم الذي يرجع إلى النقص في المدارس وبعدها وسلبيات المنهج الدراسي وارتفاع تكلفة التعليم يخلق علاقة اغتراب بين الطفل والمدرسة وبالتالي التسرب منها إلى الشارع. وتناولت الدراسة أسباب انتشار الظاهرة ومنها التقصير في التوعية والرقابة من الدولة ومنظمات المجتمع المدني والأسرة، إضافة إلى أسباب نابعة من الأطفال أنفسهم كالبحث عن الترفيه والهروب من الضغوطات إلى حرية الشارع، والثقة الزائدة من الأهل أو اللامبالاة بالأطفال مما يشعرون بعدم الانتماء وعدم تفهم مشاعرهم فيلجؤون إلى الشارع، وإشباع روح المغامرة



العنف ضد الأطفال



مرتفعة من العنف في حياة هؤلاء الأطفال. وفي المدرسة فإن الإجابات أشارت إلى ضعف جودة التدريس ضمن دور الرعاية. ٥٤٪ من الأطفال أجابوا أنهم ضربوا من قبل الأساتذة أثناء التدريس.

- أفاد الأطفال في الدور أنهم تعرضوا لمعاملة قاسية ٣٤,٤٪ وإلى معاملة معتدلة قاسية ٣١٪ عندما قاموا بارتكاب عملاً خاطئاً. ٧٥,٨٪ ذكروا أنهم ضربوا و٢٤٪ ذكروا أنه تم تحذيرهم. نسبة التعرض للتحرش والإساءة مع التحرش أعلى من نسبة الأطفال الذين يعيشون مع أسرهم. أكثر من ٦٠٪ من الأطفال ذكروا أنهم تعرضوا لتحرش جنسي وتحرش من نوع آخر في الأغلب الضرب والشتم. الأطفال في الدور يتعرضون للعنف ليس فقط من الموظفين المسؤولين ولكن من زملائهم. أكثر الإجابات كانت عن التحرش من قبل زملاء ٣٨٪ ثم من الأساتذة ثم العاملين ثم الحراس وأيضا من المستشارين الاجتماعيين (٩,٥٪).
- إن ردود فعل الأطفال تجاه العنف كانت الشعور بالإحباط وكان هناك نسبة عالية في الكآبة والإحباط المكتسب. في مجموعات النقاش المتعمقة أفاد الأطفال إلى شعورهم بالرغبة في الانتحار وتمني الموت.



العنف يشبه الوباء المزمن في حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم وحظي خلال الثلاث السنوات الأخيرة باهتمام المجتمع الدولي كاستناد مهم للكفاح من أجل حقوق الأطفال، والدراسة التي أقرتها الأمم المتحدة تسهم في تطوير ملتقى لإيجاد إجماع عالمي حول القضايا المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، ونتج عن ذلك التزام دولي متزايد لمكافحة العنف ضد الأطفال. ودراسة العنف ضد الأطفال في اليمن مهمة صعبة، فالمجتمع اليمني التقليدي يستند إلى زعامات الآباء، وغالبا ما يخفي العنف داخل الأسرة ودخل الجماعة لأن العنف مقبول كوسيلة من وسائل تربية الأولاد، كما أن دراسة العنف ضد الأطفال تعطينا فرصة هامة لمزيد من الضمير والوعي للأسباب الكامنة وأظهارها في السياق اليمني، وتعطينا قاعدة لتطوير استراتيجيات وطنية وسياسات تهدف إلى حماية الأطفال ضد هذا النوع من الإيذاء.

في بعض الأحيان تسبب ضرا جسيما شديدا وتزيف الدم والرقود في المستشفى وقد وجد أن الأب أولا ثم الأم هما المسؤولان عن العقوبة غالبا.

- نسبة عالية من الأطفال (٨٢٪) ذكروا أن العقوبة الجسدية هي الوسيلة الشائعة للتأديب في المدارس، وليس هناك اختلاف بين المناطق المدنية والريفية.
- أكثر أسباب التأديب التي ذكرت هي عدم إنجاز الواجب المنزلي (٥٤٪) سوء السلوك في الفصل (٢٥٪)، وذكر (٦٥٪) من الطلبة أن معظم العقوبات كانت الضرب بالعصا والقليل (٧,٦٪) كان مجرد تصحيح سلوك. والأساتذة هم الذين يقومون بالعقوبات كما ذكر (٨٧٪)، القليل من الإيذاء يحدث بسبب العنف من قبل زملاء من الطلبة (٨٪).

مع أنه كان من الصعب أن نبحث في موضوع التحرش فإن ٣٤٪ من الأطفال الذين تم سؤالهم ذكروا أنهم تعرضوا لأنواع متعددة من التحرش بدون أن يحددوا نوع التحرش.

- وقد وجد أن رد الأطفال على التحرش هو طلب العون من الأمهات أو من الجيران وقليل يطلبون العون من الآباء، كما أنهم يطلبون مساعدة المدرسين ثم الإخصائيين الاجتماعيين وفي حالات يطلبوا المساعدة من المارة إذا تعرضوا للتحرش في الشارع.
- إن تأثير العقوبة الجسدية والإيذاء على الأطفال تمت الإشارة إليه أن ٨٥,٧٪ أعربوا عن الغضب والإنفعال كجواب على العنف داخل البيت، أما المدرسة فردة فعل الأطفال تجاه العنف هو الشعور بالإحباط وعدد كبير أصيب بالكآبة.

نصف الذين تم سؤالهم من الآباء أفادوا أنهم تلقوا شكواي من الأطفال عن التحرش (٥١,٣٪) بينما النصف قالوا أنهم لم يتلقوا أي شكوى (٤٨,٧٪) وعلاوة على ذلك فإن المكان الذي يشكو الأطفال أنهم تلقوا فيه تحرشا هو الشارع (٦٩٪) ويتبع ذلك المدرسة (٤١٪).

أغلبية الشكاوى التي تلقاها الأبوان سواء في المدن أو في الريف تتصل بالإيذاء الجسدي للأطفال

لذلك سعى المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع اليونيسيف والمنظمة السويدية ومنظمة الصحة العالمية للقيام بدراسة استطلاعية تمهيدا لإعداد برنامج وطني لمكافحة العنف ضد الأطفال.

هدفت الدراسة إلى: التعرف على أنواع وأشكال العنف ضد الأطفال، العنف كما يحدث في أماكن مختلفة ومن قبل أشخاص مختلفين: الأسرة، المجتمع، المدرسة، دور رعاية الأحداث، بين الأطفال الذين يعيشون في الشوارع ودور الأيتام، الأسباب المؤدية إلى العنف، التأثيرات الاجتماعية والنفسية وإستراتيجيات الأطفال في المقاومة.

أجريت الدراسة في محافظتي صنعاء والحديدة في الريف والحضر و استخدمت الدراسة وسائل الكم والكيف من خلال استعراض القوانين والتشريعات الوطنية والدولية والوثائق والتقارير ودراسات تتعلق بالعنف ضد الأطفال، أجريت ١٧١ مقابلة منظمة مع عدد من الأطفال عمر ٦ إلى ١٥ سنة ومع الآباء ومع الذين يقومون بالرعاية في الدور (دور الأحداث، ومراكز أطفال الشوارع، ودور الأيتام)، وعقدت نقاشات مع ٨٠ مجموعة خاصة من أطفال في أسرهم، مراكز أطفال الشوارع والأطفال في دور الأيتام والمدرسين والآباء، و٥٤ مقابلة متعمقة مع الأطفال والمسؤولين المحليين.

خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات الرئيسية حول تجربة الأطفال ومفهومهم للعنف (داخل الأسرة، في المدرسة، خارج المدرسة والأسرة) التي يبين منها أن:

- ٨٨,٢٪ من الأطفال الذين تم لقاءهم في المقابلة ذكروا أن الأسلوب المتكرر والشائع للتأديب داخل الأسرة هو العقوبة الجسدية، وأكثر الأسباب للتأديب هو عدم الطاعة لما يؤمر به (٤١٪) وعدم القيام بالأعمال المنزلية كسبب العقوبة (١٩٪)

- معظم أساليب العقوبة في المنزل هي الضرب والشتم وهناك أنواع أخرى من العقوبة الجسدية تم ذكرها مثل الضرب بالعصا (٨٥,٦٪) الصفع على الوجه (٢٪) وتم ذكر أنواع أخرى من العقوبة والتي

برنامج حماية الطفل

أجل تقييم وتوصيل الدروس المستفادة من المشاريع التي لها علاقة ببرامج الأطفال الأحداث.

- وفي حال عدم وجود بنية أساسية لقضاء الأحداث فإن مشروع الأحداث يلزم أن يعطي أولوية لها ما هو ثابت وله صفة (الديمومة) في مرحلة تنفيذ المشروع. إن تركيز مشاريع الأحداث على الإستراتيجية يعتبر مثالا على هذه الإستراتيجية.

- في غياب الخدمات الاجتماعية والخدمات القضائية ومعاهد التدريب وموظفين مدربين في مجال القضاء والعمل الاجتماعي من خلال أنشطة بناء القدرات في نظام قضاء الأحداث يعتبر الإستراتيجية الرئيسية التي يجب إتباعها.

التوصيات

- المشروع ينبغي أن يستمر دعمه لينتقل إلى مرحلة الإستراتيجية التي تشمل إدارة قضائية.
- إن خلق إطار قانوني حازم وشفاف يتم تنظيمه من خلال وزارة العدل يبدو ضروريا من أجل الوصول إلى نظام عدالة أكثر توازنا.
- إن دور الأحداث ينقصها الموظفون المدربون خاصة أخصائيي الخدمة الاجتماعية. يجب القيام بأبحاث أكثر وتطوير لبرامج تركز على الأحداث وإعطاء الأولوية لبناء القدرات وتطوير السياسات.
- إن تدريب الموظفين يجب أن يشمل: التركيز على فنون العلاج بواسطة المجموعات وإدارة المشاكل والتواصل بواسطة نظير لنظير وبرامج من أسرة إلى أسرة.
- ينبغي لليونسيف تقييم ما إذا كان مشروع الأحداث يمكن أن تكون له صلات أقوى بالمشاريع الأخرى ذات العلاقة.

لحاجات الأحداث بدرجات مختلفة من النجاح. وصل المشروع إلى ٨٥٦ طفلا في عام ٢٠٠٤ و ١١٣٠ من الأطفال عام ٢٠٠٣ في دور الأحداث السبعة.

فاعلية المشروع

- حقق المشروع هدف الوصول إلى الأحداث من الأطفال لتوصيل الفوائد التي يحتاجونها بقوة: وهي الخدمات القانونية والرعاية الجسدية والنفسية.

عمل المؤسسات

- اختلفت درجة عمل اليونيسيف وشركائها في تنفيذ المشروع بحسب التقييم. وقد قامت اليونيسيف بنقل دعمها وخبرتها ومساعداتها الفنية لمصلحة المؤسسات المشاركة في تنفيذ المشروع الذي تستفيد منه الأحداث. ومن هذا المنظر فإن مساعدات اليونيسيف ودعمها ضروري جدا.

الإستراتيجية

- عملت اليونيسيف ضمن النظام القائم مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة ولم تقم بخلق مواز للنظام القائم. ولذلك فإن كل ماتم إيجاده من ليات ونظم سوف تبقى بعد إنسحاب اليونيسيف. وقد قام المشروع بدعم عدة أنشطة من شأنها أن تدعم إستراتيجية المشروع مثل التدريب والتنفيذ من خلال عدة شركاء وعملية إعادة تأهيل النظام وبناء القدرات والموارد البشرية والمشاركة في التكاليف.

الدروس المستفادة

- من المفيد أن يمدد ويوسع مواصل إليه مشروع اليونيسيف الذي يهدف مباشرة إلى الوصول إلى مجاميع الأحداث ومشاكلهم.
- على اليونيسيف أن تقوى من اليات المراقبة والتحليل والتوثيق والنشر من

وتقييمات سابقة) وقانون الأحداث الحالي ومسودة قانون الأحداث المعدل ومراجعة مسجلات المشروع والملاحظات من أجل معرفة وتأكيد كيف تم تنفيذ المشروع.

إن تقييم تأثير المشروع سيأخذ في الاعتبار وجهة نظر الأطفال وأيضا المسؤولين الحكوميين من مختلف الوزارات الذين لهم إهتمام بالأطفال في خلاف مع القانون بمن فيهم وليس محدا على وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة.

النتائج/ المخرجات الرئيسية

علاقة المشروع

- إن أهداف مشروع الأحداث ضمن اليونيسيف يؤكد على الحاجة لتقوية وتوسيع نظام قضاء الأحداث في اليمن من أجل أن يحصل الأحداث على أحسن الخدمات القانونية والاجتماعية التي يستحقونها. ومن خلال التقييم تم العثور على ترابط إيجابي بين الأهداف للأحداث. ويتلأم المشروع مع إطار سياسة اليونيسيف حيث أنه يركز على حماية الطفل عموماً وحماية الأحداث خصوصا ويهدف المشروع إلى الحصول إلى أحسن الخدمات والوصول إلى أكبر عدد من الأحداث.
- إن مشكلة الأحداث تعتبر مشكلة وطنية من قبل كل المساهمين.
- كل مخرجات المشروع تستجيب

إنجازه ومن ثم فإن التقييم يحاول توضيح مناطق القوى والضعف في مشروع قضاء الأحداث. ويوجه سؤالا عما يمكن للبرنامج عمله من تغييرات والحصول على الحد الأعلى من الفائدة.

الأهداف

- تقييم العلاقة بين إستراتيجية اليونيسيف الأساسية أطفال في خلاف مع القانون من خلال مشروع قضاء الأحداث.
- القيام باستعراض عميق للمشروع لتحديد مدى مطابقة تدخلات اليونيسيف للأهداف المخططة والإستراتيجيات والتغطية كما أوضحت ذلك خطة العمل الرئيسية للأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦
- دراسة تجربة تنفيذ البرامج والإستفادة من الدروس التي يمكن الإستفادة منها في مشاريع أخرى مماثلة.
- معرفة وتحليل موقفات التنفيذ وتقديم توصيات لليونسيف حول دورها المستقبلي وتدخلها في الفترة المتبقية من المشروع.
- تقييم فعالية وكفاءة وتأثير المشروع وتحليل النتائج والأنشطة وإلى أي مدى هي باقية وقابلة للتقليد.

منهج البحث

منهج البحث الذي تم إتخاذه هو القيام بمقابلات مع المساهمين بتبعها زيارات ميدانية وحوارات في ثلاث محافظات ومراجعة مكتبية لكل الوثائق المتعلقة بالأطفال الخارجين على القانون في اليمن (تحليل للموقف ودراسات

مكتب اليونيسيف في اليمن عمل ونفذ أنواعا من البرامج داخل اليمن بصفة مستمرة ابتداء من إتفاق التعاون الأساسي عام ١٩٦٢ حتى برنامج التعاون الخاص بالأطفال والنساء لعام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦. إن الغرض الأساسي من هذه البرامج هو مساعدة الحكومة على تطوير سياسات وطنية شاملة وإستراتيجيات لكل قضايا حماية الطفل. ويدعم البرنامج أيضا تحسين التشريع حول قضايا الحماية ويقوى الإمكانات الوطنية لكي ترتفع إلى مستوى المقاييس الدولية.

برنامج حماية الطفل أمد اليونيسيف برامج اليونيسيف في اليمن والتي تتضمن مشروع العدالة تجاه الأحداث كبرنامج دوري للأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦. وتتعاون اليونيسيف عن كثب مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية ووزارة العدل والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة وعدد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. إن واحدة من الأولويات العاجلة لبرنامج حماية الطفل هي تقوية وتوسيع نظام قضاء الأحداث في اليمن من أجل أن يحصل الصغار على أحسن الخدمات القانونية والاجتماعية التي يستحقونها.

إن الغرض من التقييم إعطاء صورة عما أنجزته اليونيسيف ومالم تتمكن من



فترة الانعقاد الثالثة لبرلمان الأطفال

(الزامية ومجانبة التعليم)

الفترة ٥-٧ / ديسمبر / ٢٠٠٤ م

بدأت أعمال فترة الانعقاد الثالثة لبرلمان الأطفال يوم الأحد ٥ / ١٢ بالجلسة الأولى التي حضرها الاخ عبدالعزيز كرو رئيس لجنة التربية والتعليم بمجلس النواب وعرف أعضاء البرلمان بعمل اللجنة ونشاطها والدور التي تقوم به في أعداد التشريعات الخاصة بالتعليم والرقابة عليها وخرج الأعضاء بصورة واضحة عن خطة التعليم في بلادنا، وقد اعتذر عن الحضور رئيس لجنة التربية والتعليم بالمجلس الاستشاري.

الجلسة الثانية عقدت يوم الاثنين ٦ / ١٢ : حضرها الدكتور/عبد السلام الجوفي وزير التربية والتعليم الذي أوضح دور الوزارة في نشر التعليم وبناء المدارس وتحفيز الطالبات في الأرياف على التعليم والخطط المستقبلية (الألفية الثانية ٢٠١٥) وفي تعليم الفتاة، وقد أستمع الاخوة وزير التربية والتعليم ورئيس جهاز التعليم الأساسي ومدير عام الأنشطة إلى ملاحظات

أعضاء البرلمان وردوا على أسئلة واستفسارات أعضاء البرلمان وواجابوا عليها.

حضر الجلسة الاخ / علي تيسير وكيل وزارة حقوق الإنسان الذي أوضح دور الوزارة في متابعة قانون إلزامية التعليم، مؤكداً على أن التعليم حق من حقوق الإنسان والحكومة تسعى لتنفيذ قانون إلزامية التعليم وأجاب على أسئلة أعضاء البرلمان في هذا المجال.

تغيب عن الحضور وزير الشؤون القانونية ولم يحضر من نوب عنه.

يوم الثلاثاء ٧ / ١٢ عقدت الجلسة الثالثة التي تغيب عن حضورها جميع المدعون من الجانب الحكومي والدولي وهم (منظمة اليونسيف التي تجاهلت الحضور للمرة الثالثة والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ومنظمة اليونسكو لم تحضر رغم تأكيدهما للحضور، وفي الجلسة ناقش أعضاء البرلمان التوصيات ووافقوا، وقد سلمت إلى (فخامة رئيس الجمهورية - رئيس مجلس النواب - رئيس الوزراء - رئيس المجلس الاستشاري - الممثل المقيم للأمم



المتحد - وزير التربية والتعليم) .
يوم الأربعاء ٨ / ١٢ : قام أعضاء البرلمان بتنظيم مسيرة مع عدد من طلاب المدارس بغرض تسليم التوصيات الخاصة بفترة الانعقاد الثالثة وقد بدأت المسيرة التي شارك فيها أعضاء البرلمان وعدد من تلاميذ مدارس أمانة العاصمة بالتحرك من مجلس النواب وحتى وزارة التربية وهم

رئيس مجلس الشورى يرعى مجلس شورى الشباب

تمت الموافقة المبدئية لرعاية مجلس شورى الشباب من قبل الاستاذ/ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى في الافتتاح وعقد جلسات الشباب في المجلس كما أنه يتم التحضير للجلسة الأولى مع وزارة الشباب والرياضة وجامعة صنعاء والذي كان للأحزاب دور في تأخير الجلسة الأولى كون نسبة كبيرة من الأعضاء طلاب جامعة وحالياً يتم الإعداد للألحة الداخلية للمجلس وجدول أعماله على أن يتم تحديد الجلسة الأولى بعد الامتحانات.

ونبارك للمرشح الذي تم قبوله علماً بأن المدرسة الديمقراطية رشحت الاخ أكرم الشامى وكريمة الغشم لعضوية مجلس شورى الشباب.

توفير مدارس خاصة بالصم والبكم بعد المرحلة الأساسية مهما كان عددهم وافتتاح معاهد خاصة بهم لتعليمهم اللغات وكذلك الكمبيوتر وتوفير مدرسين ذوي كفاءات عالية.
التركيز على القسم الأدبي للمكفوفين لعدم قدرتهم على ممارسة القسم العلمي.
توصيات خاصة
تفعيل دور المنظمات الدولية المهتمة بالطفولة في اليمن لدعم إلزامية ومجانبة التعليم.
دعوة المجتمع الدولي لدعم العملية التعليمية في اليمن وخاصة التعليم الأساسي.
منع الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في صياغة المنهج التعليمي.

رئيس وأعضاء برلمان الأطفال

لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الأطفال.
التزام الحكومة بتنفيذ الخطة الألفية الثانية لعام ٢٠١٥ م.
الحد من ظاهرة التسرب من المدارس عن طريق التعرف على الأسباب ومحاولة معالجتها بالطرق الصحيحة.
الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وأطفال الشوارع الذي يعد سبب رئيسياً لتسرب الأطفال من المدارس.
توصيات ذوي الاحتياجات الخاصة
منح المكفوفين الحق في أداء الامتحانات بطريقتهم الخاصة (طريقة برايل) وخاصة في الصفوف المتقدمة وإيجاد لجنة تصحيح مختصة في وزارة التربية والتعليم.
وضع ممرات خاصة بالأطفال المعاقين في المدارس لتمكينهم من مواصلة دراستهم بسهولة.

فترة الانعقاد الثالثة ٥ - ٧ / ديسمبر
تحت شعار (إلزامية ومجانبة التعليم)
التوصيات العامة
تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بإلزامية ومجانبة التعليم.
فرض عقوبات على الآباء الذين يحرمون أطفالهم من التعليم الأساسي بما يتوافق مع الدستور والقانون.
بناء المدارس في القرى وتوفير المدرسين ذوي الكفاءات العالية وصيانة الكتب من الأخطاء.
عدم استخدام العقوبات اللفظية والبدنية ضد الأطفال في المدارس.
إدخال مادة حقوق الطفل والتربية الديمقراطية ضمن المنهج الدراسي.
تحديث الفصول الدراسية وتحديث المدارس

توصيات برلمان الأطفال لفترة الانعقاد الثالثة

إلى من يهم الأمر

● إلى رئيس الوزراء:

نشكركم على دعمكم والتوجيه لتنفيذ توصيات برلمان الأطفال.

● إلى وزير التربية والتعليم:

حصلنا على صور من مدارس في محافظة صنعاء لا يمكن إن الثورة ووضعها لا يمكن تصوره لأطفال يفتشون الأرض بجانب أكوام القمامة لتلقي العلم، أين إلزامية التعليم في مدارس لا يمكن لطفل صحيح الدراسة فيها!!!

● إلى وزير الأوقاف:

صومعة جامع حنظل تهدمت نتيجة الأمطار وتضرر منها ثلاثة أطفال، منهم واحد حالته خطيرة نشكركم على سرعة تجاوبكم، ونتمنى منكم الاهتمام بالأطفال المصابين نتيجة هذا الحدث.

● إلى أمين العاصمة:

كنا نتمنى أن تحضروا جلسة برلمان الأطفال، خاصة و مكتبكم لم يعتذر أو يكلف من نوب عنكم للحضور وتدعوكم للحضور والمشاركة

في الجلسات القادمة.

● إلى محافظ حجة:

قلقنا لعدم حضورك جلسات البرلمان، كونك تأتي من محافظة حجة، رغم تأكيد مكتبكم على حضوركم حتى آخر لحظة، نتمنى لقاءكم في حجة حيث تم تشكيل لجنة لنزول الميدان إلى المحافظة في يوليو القادم إلى المناطق التي يتم تهريب الأطفال منها.

● إلى وزير الداخلية:

حصل إطلاق نار بين

طلاب المدرسة اليمنية الحديثة الحمد لله سلامات لكننا لم نتوقع أن نصل إلى مرحلة يحمل فيها الأطفال في مدرسة السلاح.

● الشيخ / محمد ناجي الشايف

رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب:

نشكركم على حضوركم الجلسة ونتمنى تفعيل ما تم اقتراحه بين مجلس النواب وبرلمان الأطفال.

● أ/ علي أبو حليقة، رئيس

لجنة الشؤون الدستورية والقانونية
بمجلس النواب:

نشكركم على الحضور، ونتمنى نقل ما يدور في جلسات برلمان الأطفال حول اوضاع الطفولة إلى مجلس، واستمرار التعاون لإنجاح تجربة البرلمان.

إلى الاستاذ عبدالملك علام:

وكيل وزارة النفط والمعادن:

نشكركم على تعاونكم ودعمكم لبرلمان الأطفال.





تهريب الاطفال ظاهرة استشرت!.. كيف نوقفها؟!

تهريب الاطفال اليميني الى المملكة وذلك بالتنسيق مع وزارة الداخلية.

صحيفة الرياض السعودية/ مكتب «الرياض» صنعاء:

أكدت حلقة النقاش الأولى لنتائج دراسة تهريب الأطفال في اليمن والتي عقدت مؤخراً على أهمية التنسيق والتعاون بين السلطات اليمنية والسعودية لما من شأنه الحد من الظاهرة والتوصل إلى معلومات وإحصائيات أكيدة بحجم المشكلة ومناطقها يأتي ذلك بعد ان كان وزير الشؤون الاجتماعية اليمني عبد الكريم الاحريبي، كما كشفت السيدة امة العليم السوسوة وزيرة حقوق الإنسان عن لجنة يمنية خاصة من وزارة حقوق الإنسان ووزارة الشؤون القانونية ووزارة العدل تدرس تشريع نصوص قانونية رادعة لظاهرة تهريب الأطفال يتم على أساسها إنزال عقوبات قاسية وراعية بالمهربين وبالأبناء المهملين لأطفالهم وأكدت السوسوة على ان الظاهرة موجودة ويجب ان تتكاتف الأجهزة والمؤسسات الحكومية اليمنية للقضاء عليها مشيرة الى تزايد الظاهرة في مسواسم الحج والعمرة كمواسم للاستثمار وجلب المال بالنسبة للأسر الفقيرة.

الشاييف.. اعداد الاطفال المهربين لدول الجوار كبيرة

المؤتمرات- نبيل عبدالرب - وصف رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بمجلس النواب الشيخ محمد ناجي الشاييف في تصريح له «لأؤتمرنتم قول وكيل الداخلية- بان عدد الاطفال اليميني المهربين لدول مجاورة لا يتجاوز اصابع اليد، وصفه بالمغلوط مؤكداً بان هناك مجاميع كبيرة من الاطفال يتم تهريبها من محافظات حجة والحديدة، والمحويت بشكل خاص عبر أفراد شبه منظمين وليست عصابات كما يشاع.

وقال الشيخ الشاييف- لدى استضافة آخر جلسات برلمان الأطفال له اليوم- إن من تتم إعادتهم من قبيل السلطات السعودية يومياً بين (٢٠٠٠-٣٠٠٠) شخص بينهم أطفال لم يحدد نسبتهم. منوهاً إلى أن لجنته وجدت خلال زيارتها الميدانية تضارباً في الإحصائيات عن الاطفال المهربين لدى وزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان.

٩ عسير ٢٠٠٥م (الوفاق): بدأت الأجهزة الأمنية اليمنية جدياً في تدريب فرق أمنية متخصصة لمكافحة تهريب الاطفال بمنطقة حرض الحدودية الأخرى. وذكرت مصادر خاصة أن الفرق تجري حالياً تدريبات للتعامل مع أساليب الحد من عمليات التهريب للأطفال في منطقة حرض الحدودية مع السعودية بالإضافة إلى كيفية استقبال الاطفال المرحلين منها وذكرت مصادر أمنية يمنية أن اليمن والسعودية اتفقتا خلال انعقاد دورة مجلس التنسيق اليمني السعودي منتصف كانون أول الماضي على إنشاء لجنة متخصصة في مجال الشؤون الاجتماعية للبلدين لبحث ومعالجة جملة من الإشكاليات التي من أهمها قضية الحد من ظاهرة تهريب الأطفال إلى اليمن.

رصد ومتابعة: رئيس التحرير

أن مهربي الاطفال يتسمون عادة بالغلظة وحب المال ولديهم الاستعداد للاعتداء والقتل من اجل تحقيق مصالحهم، (يو بي أي) من محمد الديلمي: أعلن برلماني يمني أن اللجنة المعنية بالتحقيق في تهريب الأطفال إلى السعودية ستبدأ في استصدار قانون يجرم تهريبهم بعد تهريب ٩٠٠٠ طفل إلى السعودية خلال العام الماضي.

وقال النائب شوقي القاضي عضو لجنة الحقوق والحريات بمجلس النواب اليمني في تصريح نشر اليوم أن اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في تهريب الأطفال إلى السعودية أنهت أعمالها الميدانية وأنها الآن بصدد رفع تقريرها إلى اللجنة الرئيسية لكي يتم عرضه على مجلس النواب، وكشف القاضي عن عزم اللجنة تفعيل القضية تشريعياً والعمل على استصدار قانون يجرم تهريب الأطفال حتى يتسنى للجهات المسؤولة التعامل القانوني مع الظاهرة.

وقال إن ظاهرة تهريب الأطفال حالياً ليست محرمة خاصة وأن العديد من الأسر تسعى وتدعم لتهريب أطفالها باتفاق مع عصابات التهريب، مما يجعل استصدار تشريع يجرم الظاهرة أمراً ضرورياً.

عكاظ السعودية من محمد الغامدي: أكد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور علي النملة ان المملكة وجمهورية اليمن اتفقتا على إنشاء لجنة متخصصة لبحث ومعالجة قضية الحد من ظاهرة تهريب الاطفال اليميني الى المملكة. وقال وزير الشؤون ان هذا الاتفاق تم بالفعل أثناء اجتماع مجلس التنسيق اليمني السعودي والذي رأسه صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ودولة رئيس الوزراء اليمني عبدالقادر باجمال. وأوضح النملة ان هذه اللجنة ستركز في مهامها على وضع الآليات الكفيلة للحد من ظاهرة

تاويلات متخفية ويهدف وضع صورة كاملة تساعد في الوصول إلى حل بعض أبطال الظاهرة. وهم يمنيون - معروفون ومنهم من أصبح خلف الأسوار فيما لا يوجد في القانون اليمني والأنظمة المعمول بها حالياً نصوص تمكن من إيقاف هذه الظاهرة والقبض على كل المساهمين فيها الأهرام المصرية:

أعلن يحيى الراعي نائب رئيس مجلس النواب اليمني ان لجنة الحقوق والحريات تستعد لزيارة المنافذ الحدودية لمتابعة ظاهرة تهريب الفتيات والأطفال الي دول مجاورة. جاء ذلك بعد إثارة عدد من البرلمانيين للقضية ومطالبتهم تدخل المجلس إزاء هذه الظاهرة التي وصفها بعضهم بالخطيرة المقلقة بعد ان احصت التقارير الرسمية ٣٥٠٠ طفل وطفلة تم استعادتهم بعد تهريبهم الي دول مجاورة. وقال الدكتور منصور الزنداني عضو البرلمان عن حزب الإصلاح ان هناك عصابات منظمة تقوم بعملية تهريب الأطفال.

(واس) وكالة الأنباء السعودية: حذرت دراسة اجتماعية صدرت حديثاً في صنعاء من تزايد أعداد الاطفال اليميني المهربين خارج اليمن خلال هذا العام والذي من المتوقع ان يصل الي ٣٩٢٦٠ طفلاً وطفلة، وظهرت الدراسة التي أعدها المركز اليمني للدراسات الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ان اغلب الاطفال المهربين من محافظتي حجة والمحويت وان الظروف الاقتصادية والفقر وغلاء المعيشة تعد العوامل الأساسية وراء تهريب الأطفال بالإضافة إلى التفكك الأسري وغياب الخدمات الأساسية. وحسب الدراسة فإن الاطفال المهربين يتم تشغيلهم في التسول والسرقه وخدمة المنازل والرعي والزراعة وغسل السيارات وتجارة السلع الغذائية وأنهم يتعرضون للموت جراء أصابتهم بمختلف الأمراض وتتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و١٥ عاماً، منوهة الى

تناولت عدد من وسائل الإعلام العربية والمحلية ظاهرة تهريب الأطفال اليميني والاتجار بطفولتهم واستغلالها في أعمال تتنافى مع كل القيم والمبادئ الإنسانية، والأخلاق والأعراف وأبسط مبادئ حقوق الإنسان، يستحق منفذها والمتواطئ معه أشد العقاب، وصحيفة " برلمان الأطفال " رصدت ما تناولته عدد من تلك الوسائل ، مع مراعاة الاقتباس والاختصار ..

الذي تتنامى فيه ظاهرة تهريب الاطفال اليميني وبصورة خطيرة إلى خارج اليمن حيث بلغ عدد الاطفال المهربين في العام الماضي ٣٩ الفا و ٢٦٠ طفلاً.. صنعاء القدس العربي من خالد الحمادي:

أكدت مصادر رسمية أن السلطات الأمنية اليمنية تسلمت من نظيرتها السعودية أول من أمس ١٥ طفلاً يمنيًا من عبر شبكات خاصة احترفت تهريب الأطفال اليميني إلى السعودية لممارسة التسول والبحث عن أي فرص للدخل. وذكرت أنه تم تسليم هؤلاء الاطفال بعد الإمساك بهم داخل الأراضي السعودية في أوقات سابقة، وأن الحكومة اليمنية بدأت تشعر بالقلق إثر تصاعد هذه الظاهرة الغربية علي مجتمع اليمني.

عكاظ السعودية من حافظ البكري: إنها جريمة إنسانية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ولا اعتقد أن فيها مكاناً مناسباً للتصيد بل تبعث المكابدة و الاجتهادات فيها كثيراً عن العمل الأخلاقي إنها ظاهرة تهريب الاطفال المعاقين اليميني إلى المملكة التي نستعرضها بلسان المعنين والمهتمين بها كل من موقعه ووفقا لمعطيات الواقع كي تأخذ القضية مسارها الصحيح بدون أي تفسيرات خاصة او

(القبس الكويتية-ا.ف.ب). يعبر آلاف الاطفال اليميني، بعضهم لا يزيد عن السابعة من العمر/ وبينهم بنات، سنويا الحدود السعودية خفية بعد ان يسلمهم أهاليهم الي مهربيين.

ويسعى هؤلاء الاطفال المتحدرين من أسر كبيرة العدد، ومعدمة لدى وصولهم إلى الأراضي السعودية إلى كسب الريالات الثمينة (ريال سعودي يساوي حوالي ٥٠ ريالاً يمينياً)، من خلال استئمان بعض الأعمال الهامشية، وفي الغالب من خلال التسول، ويتم توقيف آلاف من هؤلاء الاطفال بانتظام وترحيلهم الي اليمن (يقلم كريستيان شيز اف ب)

حتى يومنا هذا يرى رئيس الوزراء اليمني عبد القادر باجمال ان هناك حالات غير انه لا يمكن الحديث عن عدد كبير. كما ان السلطات تفضل تفادي كلمة تهريب.

وأشار شريستا الى انه يصعب أحياناً التفريق بين الهجرة السرية إلى المملكة حيث يرافق أطفال أولياءهم في كثير من الأحيان وتهريب الأطفال.

وفي هذا السياق فقد طرد من السعودية إلى اليمن في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤ أكثر من ١٥٠ ألف يمني بينهم ٩٨١٥ طفلاً، غير ان عدد ضحايا التهريب بينهم لم يعرف على وجه الدقة. (الشرق القطرية-أ.ف.ب)

ويقول رامش شريستا ممثل صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة "يونيسف" في صنعاء ان الأمر بلغ بعض الأسر إلى حد دفع المال للمهربين لنقل أبنائهم إلى السعودية. ودقعت هذه الظاهرة اليونيسف ووزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية إلى تنظيم مؤتمر حول هذا الموضوع في صنعاء وذلك في يناير الماضي في بادئ ذي الأمر من نوعها، وكان ذلك أول اعتراف رسمي من قبل اليمن بوجود هذه المشكلة التي ظلت حتى ذلك التاريخ محاطة بالتكتم بسبب انها تشكل على ما يبدو دعاية غير مرغوب بها لليمن.

(وام) وكالة الأنباء الإماراتية. أكدت مصادر أمنية بوزارة الداخلية اليمنية أن الأجهزة الأمنية تمكنت خلال الأيام القليلة الماضية من ضبط عدد من أخطر عصابات تهريب الأطفال أثناء محاولتهم لتهريب أربعة من الأحداث بعد أن قاموا باستدراجهم وإغرائهم معترزين تهريبهم إلى دول مجاورة، وقالت تلك المصادر أن رجال الأمن القوا القبض على العصابة في منفذ حرض الحدودي أثناء محاولتهم تهريب الاطفال إلى داخل أراضي المملكة العربية السعودية، مؤكدة أن من تم ضبطهم لم تكشف بعد هويتهم الشخصية و أنهم يعملون ضمن عصابات منظمة متخصصة باستغلال الاطفال وتهريبهم بهدف الاتجار بهم. ويأتي ضبط مهربي الاطفال في الوقت

الفقر والتفقت الأسري وغياب الخدمات أسبابها الرئيسية!





الزمهور بتعليمنا يا وزير ..



كل من نطلب التعليم للجميع ..



لا فرق بين بنت وولد .. الكل يريد أن يتعلم



وجودكم دعم لقضايانا



نحن نعيقنا إلا الجهل ..



تريد أن نتعلم كل فتاة من أجل المستقبل



أقرأ .. كل ما كتبناه نريد أن نتعلم



وقائع فترة الانعقاد الرابعة

(تقرير عن فترة الانعقاد الرابعة تحت شعار / أوضاع الطفولة بين التشريع والواقع)

عقدت خلال الفترة ٩-١٠ / إبريل ورشة العمل الخاصة بأعضاء برلمان الأطفال تحت عنوان (إعداد التقارير والرصد)، هدفت إلى تعريف أعضاء البرلمان على القواعد الأساسية لرصد الانتهاكات، وسبل إعداد استمارات الرصد وتعبئتها، كما اطلع تعريف البرلمان على مجلس تعرف البرلمان على الصغار على مجمل الانتهاكات التي قد يتعرض لها الأطفال، وكيف تصنف، ومكان حدوث واقعة الانتهاك وأسبابها، والوسيلة المستخدمة فيها، وآثارها الجسدية والنفسية، وتعرف المشاركون في الورشة على الصفات التي يجب أن يتحلى بها الراصد من الموضوع وعدم التحيز والصبر الذكاء، إضافة إلى الاستماع الجيد للواقعة من أطرافها. قام بالتدريب الأستاذ مراد الغراري.

وقائع فترة الانعقاد

اليوم الأول الموافق الاثنين ١١ أبريل:
× تمام التاسعة صباحاً تم الافتتاح بالسلام الجمهوري

× بحضور الدكتورة / سعاد الحبشي مسؤولة برنامج حماية الطفل في منظمة اليونيسيف التي قدمت شرحاً مفصلاً عن قضية تهريب الأطفال في اليمن إلى بعض دول الجوار، وأبعاد القضية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وعرضت بعض الإحصائيات، والمعالجات الأولية التي اتخذت على المنافذ الحدودية وكيفية إيواء الأطفال عند إعادتهم إلى اليمن، ثم تناولت جهود اليونيسيف للحد من هذه الظاهرة. تلى ذلك فتح باب النقاش والاستفسارات حول الظاهرة، ثم استعراض جدول الأعمال لفترة الانعقاد.

× حضور السفارة الأمريكية: بالسيد / فارس أسعد الملحق الساسي في السفارة الأمريكية، والسيد / تيموتي مساعد الملحق الثقافي والإعلامي للذات. قاما بتوضيح سبب عدم إنضمام الولايات المتحدة الأمريكية أو توقيعها على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وأشار إلى أن الاتفاقية مطروحة الآن في الكونغرس للمناقشة وأوضحا صعوبة التوقيع عليها والذي يتطلب مائة القوانين في الخمسين ولاية للاتفاقية، الأمر الذي تطلب وقتاً طويلاً لتصل إلى الكونغرس، ثم فتح باب النقاش على قضايا أخرى حول سياسية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

اليوم الثاني الموافق ١٢ أبريل:

× تغيب عن الحضور الأخ / أحمد الكحلاني أمين العاصمة، ولم ينوب عنه أحد، وأعدت وزير الداخلية عن الحضور وكلف الأخ / صالح الزوعري وكيل وزارة الداخلية الذي بدأ الحديث بإنكار وجود ظاهرة تهريب الأطفال، وقال أنها إشاعه تروج لها وتضخمها وسائل الإعلام، مما أدى إلى احتجاج الأطفال بسبب إنكاره للظاهرة، وأنها غير متفشية، حيث قال: يمكن عد الحالات على أصابع اليد، وتناول الأطفال القوانين المرتبطة بالأحداث وضرورة تطبيقها من قبل العاملين في الأمن، وفي حديثه أوضح الأخ الزوعري أن الأسرة هي أحد أسباب تهريب الأطفال، إضافة إلى شحة الموارد المالية لدى الوزارة لتتمكن من القيام بدورها وطالب بتكثيف جهود المجتمع المحلي ووزارة الداخلية للحد من هذه الظاهرة ومن أجل الأطفال وحماية سمعة اليمن.

× حضر الجلسة الثانية من الجانب الحكومي الأستاذ / علي أبو حليقة رئيس لجنة الشؤون الدستورية والقانونية



انتشار الوعي بين الأسرة في المجتمع لمحاربة هذه الظاهرة، وأن تتكاتف الجهود لوقف هذه الظاهرة.

واقترح عقد دورة تدريبية للبرلمانيين الصغار على العمل البرلماني تعقد في فترة الإجازة الصيفية وبالتعاون مع البرلمانيين الكبار.

مؤكد أنه سيرعرض كل مقترحات برلمان الأطفال حول التشريعات اليمنية ومدى متابعة المجلس لهذه التشريعات، إضافة إلى ملاحظات البرلمانيين الصغار حول ظاهرة تهريب الأطفال على مجلس النواب، وعند مناقشتها لتقرير لجنة النزول الميداني للتعرف على أبعاد القضية، أو التي أدرجت ضمن جدول أعمال فترة الانعقاد القادمة.

اليوم الثالث ١٤ أبريل:

بحضور ممثلين عن منظمة اليونيسيف الأمين العام المجلس الأعلى للأمومة

بمجلس النواب الذي تفضل بشرح مهام وأعمال اللجنة، وأمكانية دعم البرلمان والتعاون بين لجان المجلس ولجان البرلمان وضرورة وضع لائحة تنظيمية لأعمال برلمان الأطفال، وأشار إلى اهتمام مجلس النواب بظاهرة تهريب الأطفال، وأن المجلس أرسل لجنة لتقصي الحقائق إلى المحافظات الحدودية، مشيداً بدور برلمان الأطفال في لفت الانتباه لقضايا الطفولة في اليمن، وقد تحدث عن المشروع المقدم من مجلس الوزراء حول قانون الأحداث لمجلس النواب، وسيعمل المجلس على مناقشته، مؤكداً على ضرورة قيام برلمان الأطفال بدور الرقابة لكل القوانين والتشريعات المرتبطة بالأطفال.

وقد أكد أن قضية تهريب الأطفال قضية عامة، ويجب لفت الانتباه إليها وسن القوانين الصارمة للحد منها، ولا بد من

والطفولة نفيسة الجائفي والأخ / محمد ناجي الشايف رئيس لجنة الحقوق والحريات في مجلس النواب :-

في البداية عرضت الأستاذة / فتحية نائبة الأمين العام للمجلس مكونات المجلس الأعلى، موضحة أنه هيئة استشارية تقوم بوضع الخطط ورسم الاستراتيجيات المرتبطة بقضايا الأمومة والطفولة، ثم متابعة مدى تنفيذها وتقديم تقارير بذلك، وكذا إعداد المشاريع وتنفيذها مع الجهات المختصة، مشيرة إلى أن المجلس قد نفذ مسح ميداني ودراسة حول مشكلة العنف ضد الأطفال، وتهريب الأطفال في المناطق الحدودية في بلادنا، وأكدت الدكتورة / نفيسة الجائفي الأمين العام للمجلس على علاقة الشراكة والتعاون المشترك مع منظمة اليونيسيف في كثير من القضايا المرتبطة بالأمومة والطفولة، كما يقوم المجلس بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبعض الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الأطفال.

تم أعرب الممثل المقدم لمنظمة اليونيسيف بصنعاء السيد / رامش بكلمة توجيهية و عن تقديره لبرلمان الأطفال لاختياره موضوع تهريب الأطفال الذي سيسهم في لفت الانتباه للقضية، والسعي لوضع الحل المناسب لها.

من جانبه أشار الأخ محمد ناجي الشايف رئيس لجنة الحقوق والحريات في مجلس النواب في كلمته وجود ظاهرة تهريب الأطفال قد تم تشكيل لجنة من مجلس النواب للنزول إلى المناطق الحدودية لبحث قضية تهريب الأطفال والسعي لضم القضية ضمن جدول أعمال مجلس النواب وطلب من أعضاء البرلمان الاعتصام والمطالبة بإدراج القضية ضمن جدول أعمال المجلس.

(الفقر سبب مشاكل الأطفال)

مقابل دفعة للمشاركة في النزاع المسلح، كما لا يمكن القول عن مشاركة الطفل النزاع المسلح، أنها بإرادته، وإنما هو مرغم على المشاركة، وهذا أيضاً مخالف لأبسط مبادئ حقوق الطفل (من حقي عدم الاشتراك بأي حال في النزاع المسلح والعنف وما دمت دون الخامسة عشر). كما يؤدي الفقر بالطفل إلى عدم الالتحاق بالتعليم، وذلك لما يحتاجه من مستلزمات التعليم لا يستطيع الوفاء بها، ونذكر هنا أن برلمان الأطفال عقد جلسة بخصوص الإزامية ومجانبة التعليم وخرجوا توصيات تأمل أن تتحقق الإزامية والتعليم ومجانبته.



إن ما يتعرض الأطفال في محافظة صنعاء من تهريب وقتل وعنف وانتهاك له أسباب عديدة، لكن السبب الرئيسي هو الفقر، فإذا كانت الأسرة غنية أو متوسطة الدخل، فلن يكون هناك تهريب، الذي ينتشر بانتشار الفقر، فالفقر يجبر الآباء على تهريب أبنائهم إلى الدول الخارجية، للحصول على العائد المالي ولاشك أن الأطفال عند تهريبهم يتعرضون إلى العنف والانتهاك، وهذا بخلاف حقوق الطفل التي منها (من حقي الحماية من جميع أشكال العنف أو الضرر أو الأذى البدني أو العقلي أو الإهمال وإساءة المعاملة).

وعندما تكون الأسرة فقيرة ويأتي أحد الناس إلى دفع المال لها مقابل منحه ولدهم للعمل معه، لا شك أن الأسرة سوف تدفع بولدها إلى العمل مع هذا الرجل، وعندها قد يتعرض إلى أعمال فوق طاقته أو انتهاك عرضه أو لممارسات عنيفة، وهذا ضد قانون الطفل وحقوقه في الحماية من جميع أشكال العنف والإساءة.

ولا زلنا في موضوع الفقر، الذي يؤدي بالطفل بعيداً عن والديه مفقود الراحة والحنان، وهذا بخلاف قانون حقوق الطفل أيضاً الذي تحدث عن ضرورة أن يعيش الطفل مع والديه في جو من المحبة والرعاية والألفة وأن تكون مصالحة موضوع الاهتمام الأساسي.

وعندما نرى إلى ما حصل في محافظة صنعاء من مشاركة الأطفال في النزاع المسلح، سببه الفقر، حيث يأتي الرجل لإجراء أسرة الطفل بالمال وذلك

مقابل دفعة للمشاركة في النزاع المسلح، كما لا يمكن القول عن مشاركة الطفل النزاع المسلح، أنها بإرادته، وإنما هو مرغم على المشاركة، وهذا أيضاً مخالف لأبسط مبادئ حقوق الطفل (من حقي عدم الاشتراك بأي حال في النزاع المسلح والعنف وما دمت دون الخامسة عشر). كما يؤدي الفقر بالطفل إلى عدم الالتحاق بالتعليم، وذلك لما يحتاجه من مستلزمات التعليم لا يستطيع الوفاء بها، ونذكر هنا أن برلمان الأطفال عقد جلسة بخصوص الإزامية ومجانبة التعليم وخرجوا توصيات تأمل أن تتحقق الإزامية والتعليم ومجانبته.

سوف يتابع تعليمة حتى الخروج من الجامعة، ثم يحصل على عمل، بذلك سيكون للأسرة مصدر دخل مناسب يسهم في مساعدة الأسرة، أما من آثار الفقر، فإنه يؤدي إلى آثار نفسية على الطفل فيقوم الطفل بالفرار من داخل المجتمع والهروب إلى أي مكان آخر.

وللحد من هذه الظاهرة لا بد من نشر التوعية الإعلامية وبكافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وزيادة انتشار الصناديق الاجتماعية وإنشاء دور الأيتام.

حمزة محمد قرعد
عضو برلمان الأطفال من محافظة صنعاء
مقرر لجنة الثقافة والإعلام

بيئية صحية ملائمة له أثناء الاحتجاز.

● نشر التوعية بين المواطنين عبر الصحف والإعلام المرئي وعقال الحارات والمشايخ والأعيان وأقامة الندوات التوعوية بالتعاون مع المختصين في الجانب الحكومي والمنظمات الدولية.

● دعم الأسر الفقير مادياً في المناطق الحدودية وتوفير المشاريع وفرص العمل للأهالي.

● على الحكومة تنفيذ توصيات برلمان الأطفال أولاً بأول حتى لا تتراكم عليها وتصبح كالتطالب المهمل.

رئيس وأعضاء برلمان الأطفال

للقيام بالحد من انتهاكات حقوق الطفل وإنشاء شرطة الأحداث مع الأطفال.

● إعادة مناقشة قانون حقوق الطفل والأحداث من قبل مجلس النواب والجهات المعنية وفرض عقوبات على الإباء الذين لا يقومون بتعليم أولادهم والزواج المبكر وعمالة للأطفال وتهريبهم للعمل خارج البلاد لغرض الاستغلال.

● تشكيل لجان داخل المدارس لمناهضة العنف ضد الأطفال وتوفير الخط الساخن للإبلاغ عن الانتهاكات أولاً بأول.

● الاهتمام بالحدث وتوفير

القانوني لمن يقوم بظاهرة التهريب.

● الكشف الطبي على الأطفال المرحلين من المملكة العربية السعودية نفسيين وجسديين ودراسة حالتهم والاهتمام بهم.

● توفير المدارس في تلك المناطق وفرض عقوبات على من يستخدم العنف ضد الأطفال داخل المدارس وخارجها.

● وضع قضية تهريب الأطفال ضمن جدول مجلس النواب لمطالبة لجنة الحقوق والحريات ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية لعمل تقرير عن هذه الظاهرة والحد منها.

● دعم وزارة الداخلية مادياً

● تشكيل لجنة من برلمان الأطفال للنزول الميداني إلى المناطق الحدودية بالتنسيق مع محافظ حجة في شهر يوليو القادم واعتماد تقرير رئيس البرلمان وعضو البرلمان بمحافظة حجة على النزول الميداني إلى المناطق في الشهر الماضي بالتعاون مع اليونيسيف.

● تشكيل مجموعة من الأطفال في تلك المناطق من أجل التبليغ عن حدوث ظاهرة تهريب الأطفال.

● مطالبة الحكومة بالتنسيق مع الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية على وضع نقاط مراقبة في هذه المناطق والضبط

(تهريب الأطفال)

● تفعيل القوانين والتشريعات الدولية والمحلية المتعلقة بحقوق الطفل وتنفيذها.

● اعتراف الحكومة بهذه الظاهرة كمشكلة موجودة يجب معالجتها وخاصة وزارة الداخلية.

● فرض عقوبات على من يقوم بالمساعدة والاشتراك مع أولياء أمور الأطفال لتهريبهم خارج البلاد بغرض التسول والاستغلال.

● تفعيل الأعراف القبلية في المناطق الحدودية التي تحثهم على عدم تهريب الأطفال إلى الخارج.

توصيات برلمان الأطفال

لفترة الانعقاد

الرابعة ١١ - ١٣ /

إبريل تحت شعار

(أوضاع الطفولة بين

التشريع والواقع)



التنشئة الديمقراطية

www.yemenchildren.org

المدرسة الديمقراطية

منظمة غير حكومية تهتم بحقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية، حقوق الطفل

اهدافنا:

1. تنمية و توعية مدرك الامتثال بالتمتع الديمقراطية.
2. التوعية والتثقيف بمشاهيم حقوق الانسان و الحقوق الديمقراطية من اجل ابناء جيل واع بحقوقه.
3. ادخال ممتع حقوق الانسان ضمن المناهج الدراسية ليعتمد من قبل وزارة التربية والتعليم.
4. خلق تجمعات للاطفال يمارسون فيها حقوقهم كالتارس والاحياء.
5. جعل الامتثال انشغاف يعون بحقوقهم لدى الجهات ذات العلاقة.
6. تغيير نظرة المجتمع الى الامتثال للعاقين و ذوي الاحتياجات الخاصة.

الشورى.. حل نحو الغد

الهام الكبسي

تنظر دول العالم إلى شبابها كاستثمار للمستقبل فتؤمن لهم فرص التعليم والتدريب والتأهيل وتجعل منهم هدف عمليات التنمية، والشباب دائماً يتطلعون إلى المستقبل بعين ملؤها الأمل والتفاؤل، أو هكذا هي الحال التي يجب أن يكونوا عليها، لذا يسعون إلى تنمية قدراتهم وتوسيع مدى رؤيتهم وفهمهم للدين والحرية والحقوق والمسؤوليات تجاه أنفسهم ومجتمعهم، وفهمهم للحياة السياسية والاقتصادية وارتباطها بالحياة الاجتماعية.

ولأن اليمن دولة فتية - أكثر من ٥٠٪ من السكان تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة - وإيماننا بأن دور مؤسسات المجتمع المدني مكمل لما تقوم به الدولة في تنمية مهارات الشباب وتنمية قدراتهم الفكرية والثقافية التي ينبغي أن يكون للجمعيات والمنظمات والنوادي والأحزاب أثر بالغ في تكوينها وتربية الشباب عليها، الأمر الذي يسهم مع جهود الفرد في تثقيف نفسه وتدريبها ورغبته في التعلم في توجيه التفكير وتكوين نمط الشخصية.

ولأن هدفنا في المدرسة الديمقراطية المساهمة في تنشئة جيل واع بقضاياها مدرك لهماومه ومشكلاته فإننا نسعى من خلال برامجنا الى رفع الوعي بين الشباب بقضايا الوطن والتعرف على المفاهيم الديمقراطية عبر وسائل التربية المدنية، لذا كان برلمان الأطفال بعد المجلس المحلي، والأز نسعى لإنشاء مجلس شورى الشباب الذي سيضم خيرة أبنائنا من مختلف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وجامعات، نقابات، اتحادات، ومن ذوي الاحتياجات الخاصة وبنسبة متساوية من البنين والبنات كما سيتم ترفيع عشرة أعضاء من مجلس النواب السابق إلى مجلس شورى الشباب.

نهدف من خلال المشروع إلى إيجاد آلية يتمكن الشباب خلالها من الاجتماع لمناقشة قضاياهم كشباب وقضايا المجتمع الذي يعيشون فيه وطرح الحلول التي يرونها ومناقشة إمكانية تطبيقها على أرض الواقع، إضافة إلى المشاركة السياسية والعمل الجماعي وغرس المفاهيم الديمقراطية ومفاهيم المجتمع المدني والقبول بالأخر ومناقشته والتحاور معه، والمشاركة في الحياة المدنية وتعوديدهم على الممارسات الديمقراطية التي تسعى المدرسة الديمقراطية من خلال برامجها الى غرسها في أوساط الشباب، الأمر الذي نعده اللجنة الأساسية في بناء غد يسوده السلام يركز على الحوار المجدي.

ومجلس شورى الشباب الذي تسعى المدرسة إلى تدشينه يهدف إلى توسيع مشاركة الشباب وتدريبهم على التعامل مع مفاهيم الحرية والحقوق والواجبات والسياسة والدولة، والجنس، والعلاقة مع الله والمال والثروة والذات والفكر... الخ من خلال فهم ومنهج يقتضي تكوين قاعدة فكرية، ورؤية شاملة ينطلق منها ويؤسس عليها في المجتمع المدني.

لاسيما في عصرنا الحاضر، عصر ثورة المعلومات والمفاهيم الجديدة الرامية إلى إشراك الجميع في عملية التنمية، فلم يعد هناك حاجز بين الثقافات وبين الأفراد والجماعات بين النساء والرجال؛ لذا فإن التفاعل بين الثقافات مسألة يفرضها الأمر الواقع، وينبغي أن نستفيد من ثقافات الأمم، وفق منهج لا يخل بخصوصية مجتمعنا وعاداتنا وتقاليدها وبما يحافظ على أجيالنا ومستقبل حياتنا.



مجلس شورى الشباب اليمني

لغد قريب يركز على الحوار المؤسسي المجدي ومن هنا نجد أن مجلس شورى الشباب مشروع يوسع من هذه المشاركة في المجتمع المدني. هذا وتسعى المدرسة لدى عدد من المنظمات الداعمة للبحث عن التمويل.. علماً أن المدرسة قد استكملت الترشيحات في أمانة العاصمة لعدد ٨٠ عضواً، حيث وجه رئيس الجمهورية بدعم الفكرة والتعاون مع القائمين عليها.



وتأسف المدرسة الديمقراطية لعدم تجاوب حزب المؤتمر الشعبي العام بترشيح من يمثلته في المجلس كما استبعد حزب الإصلاح لترشيح فتاة من عضواته لعضوية المجلس.

للمشكلات التي تعانهاها مجتمعاتهم واسهامهم في وضع مقترحات للحلول وتدريبهم على المشاركة الديمقراطية الشاملة، منوها إلى أن اليمن دولة شبابية - ٥٠٪ من السكان من فئة الشباب - وإشراك الشباب في الحياة المدنية وتعوديدهم على الممارسات الديمقراطية هو بناء

تعتزم المدرسة الديمقراطية تشكيل نواة لمجلس شورى خاص بالشباب عن طريق الترشيح من قبل (الأحزاب، منظمات المجتمع المدني، جامعات، نقابات، اتحادات، ذوي احتياجات خاصة) وبحسب شروط محددة تكون مهامها مساعدة الحكومة والاستعانة بالمجتمع المدني في وضع حلول ودراسات لمشاكل الشباب.

وأوضح الاخ/ جمال الشامي المدير التنفيذي للمدرسة الديمقراطية أن المشاركة السياسية الكاملة والأشراك الواعي لرسم السياسات والإستراتيجيات ورفع الوعي بقضايا الوطن والتعرف على المفاهيم الديمقراطية من أهم وسائل التربية المدنية التي تسعى المدرسة الديمقراطية من خلال برامجها الى غرسها في أوساط الشباب، والسعي لإشراكهم في العمل الجماعي ورفع مستوى أدراكهم

لكل سجين رسالة

المدرسة الديمقراطية بالتعاون مع هيئة البريد ومصحة السجون، ستقوم بتنفيذ مشروع تواصل السجناء الذي يسمح لهم بالاتصال بدويهم عبر الهاتف حيث سيتم إدخال خطي هاتف للسجن المركزي وينتظر موافقة وزير الداخلية، أما ما يخص الرسائل فسيتم خلال الأيام القادمة توزيع ظروف على السجناء لاستلامها وإرسالها إلى ذويهم. علماً بأنها مجانية وكذلك الظروف والورق التي سيتم الكتابة عليها مع التزام الهيئة العامة للبريد بتوصيلها إلى أي مكان في الجمهورية.

هيئة استشارية



تم اختيار شيماء الحمادي ودارس البعداني من أعضاء برلمان الأطفال من ضمن اللجنة الاستشارية في الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب لمدة عشر سنوات والمكونة من ١٢ شاب (١٠ أطفال) وذلك بمشاركة وزارة الشباب والرياضة والمجلس الأعلى للأومومة والطفولة ووزارة الشؤون الاجتماعية.

قناة الجزيرة للأطفال تمنح أعلى تقديرات لمراسلها في اليمن

حصل الأستاذ عبدالله ناصر الحزازي مراسل قناة الجزيرة الفضائية للأطفال على أعلى تقدير من قيادة القناة أثناء إستعراض الأعمال المقدمة من العالم العربي ومنها اليمن.

وتضمن البرنامج عرض حلقة كاملة عن أوضاع الطفولة في اليمن، أشتملت على تقرير حول فترة انعقاد برلمان الأطفال الرابعة التي عقدت تحت شعار «أوضاع الطفولة بين التشريع والواقع»، وتضمن البرنامج مجموعة من التقارير، بمشاركة عدد من الأطفال والمهتمين وبأوضاع الطفولة في اليمن، يذكر أن قناة الجزيرة للأطفال في طور الإنشاء وهي مشروع بين مؤسسة قطر للتنمية والعلوم وتنمية المجتمع وقناة الجزيرة الفضائية، وكان من المفترض تدشينها في يوليو القادم ولكن تم تأجيلها إلى سبتمبر.

المدرسة الديمقراطية وبرلمان الأطفال يتقدمون بالشكر للقناة على تغطية فعاليتهم وتبارك للأخ عبدالله الحزازي ثمرة جهوده للتقدير الذي حصل عليه.

للمرة الثانية مبادرة الشرق الأوسط بالمدرسة الديمقراطية



الاطفال ومدى دعم الفكرة وتوسيعها وتبادل الخبرات بين برلمانات الأطفال في الشرق الأوسط ووضع برنامج تاهيلي لأعضاء برلمان الأطفال وإمكانية دعم مشاريع المدرسة الديمقراطية في المستقبل. وفي اللقاء قدم الاخ/ الشامي شرحاً مفصلاً عن مشاريع المدرسة المنفذة والتي قيد التنفيذ وخطتها المستقبلية، معرباً عن تقديره لاهتمام المسؤولية الإقليمية بانشطة وبرامج المدرسة الديمقراطية.

حضر اللقاء السيد/ تيموثي فنجرسن مساعد الملحق الثقافي الإعلامي والاخ وليد الخياطي مسؤول البرامج والمشاريع من السفارة الأمريكية ومن جانب المدرسة الديمقراطية الأخت/ بلقيس اللهبي مسؤول الأنشطة والبرامج.

التقى الاخ جمال الشامي/ مدير المدرسة الديمقراطية بصنعاء السيدة ميتشل هيوك نائب المدير الإقليمي لمبادرة الشرق الأوسط في الإمارات العربية المتحدة حيث تم التباحث في أنشطة المدرسة الديمقراطية في مجال التنشئة الديمقراطية وبرلمان